

التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
Financial technology as a mechanism to promote financial inclusion in the Arab world- Middle East and North Africa Case Study

سيد اعمر زهرة¹، أ.د. بن عبد الفتاح دحمان²

¹ جامعة أحمد دراية، أدرار (الجزائر)، zahrasidamor@yahoo.com

² جامعة أحمد دراية، أدرار (الجزائر)، dah.benabdelfattah@univ-adrar.dz

تاريخ الإرسال: 2019/10/31

تاريخ القبول: 2020/01/20

تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ومقارنتها، وتصنيفها، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وأهم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المالية والمصرفية بهدف تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية مثل صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يمتلك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية رغم تركيز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي).
كلمات مفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، الدول العربية، الخدمات المالية.
تصنيفات JEL: O39, G29, H32.

Abstract:

This study is an attempt to analyze, compare and classify financial inclusion indicators in the Arab world as well as and to highlight the reality of financial technology in the Arab world and the ability of the latter to provide new and innovative forms of financial and banking products in order to establish financial inclusion in the Arab world through using the analytical descriptive approach of data and indicators sourced from international organizations such as the Arab Monetary Fund and the Union of Arab Banks.

This study came up with a set of results, the most important of which is, that the Arab region has the lowest levels of financial inclusion in the world, where only about 37% of adults in Arab countries have bank accounts, or about 160 million Arab people or 63% of adults excluded from financial services despite the concentration of companies Financial technology in the Arab Gulf states).

Keywords: The Financial Inclusion, Financial Technology, Companies, Arab Countries Financial services.

JEL Classification Codes: O39, G29, H32.

المؤلف المرسل: سيد اعمر زهرة، الإيميل: zahrasidamor@yahoo.com

مقدمة:

برز موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة كقضية بارزة على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك أجندة مجموعة العشرين G20 وصندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يهدف مفهوم الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من الأفراد في المجتمع، خاصة الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، مما يستوجب ابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف ملائمة ومنافسة؛ هنا يأتي دور التكنولوجيا المالية في تسخير الاتصالات الحديثة في المجال المالي وابتكار وتقديم خدمات مالية الكترونياً، فالتكنولوجيا المالية لا تجعل هذه الخدمات أكثر سهولة فحسب، بل يمكن أيضاً أن تجعلها أقل تكلفة مما يمكن كل أفراد المجتمع؛ كل حسب وضعه من استخدام الأدوات المالية من (دفع، ائتمان، استثمار)، وبالتالي إحداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات، وهذا هو غاية الشمول المالي.

في هذا الإطار تسجل المنطقة العربية أدنى مستويات الشمول المالي حيث يمتلك 37% من البالغين فقط حسابات مالية في حين أن نسبة 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية، لهذا اتجهت العديد من الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مواكبة التكنولوجيا المالية وتشجيع تقديم الخدمات المالية الكترونياً من خلال إنشاء شركات ناشئة في المجال المالي، ما يتيح عائداً استثمارية قوية على جميع أنحاء المنطقة وتوفير حلولاً جديدة يستطيع القطاع المالي توظيفها لتحسين سرعة وصول الخدمات المالية بفاعلية عالية مما يحقق الشمول المالي في الوطن العربي.

في ظل التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المالية، كيف هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟ وإلى أي

مدى ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه؟

فرضية الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا طرح فرضيتين رئيسيتين كما يلي:

- وجود علاقة بين شركات التكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- تسهل الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، سرعة الوصول إلى الخدمات المالية في الوطن العربي مما يحقق شمول استخدام هذه الخدمات من قبل كل شرائح أفراد المجتمع ما يعزز تحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم المؤشرات الدالة على قياسه في الوطن العربي؛
- تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي؛
- تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق شمول الخدمات المالية في الوطن العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أبعاد ومؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي، بالإضافة إلى إظهار مدى قدرة شبكات التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بكلفة منخفضة وشمولها.

منهج الدراسة:

تبني البحث المنهج الوصفي مستنداً للدراسات الحديثة التي تناولت موضوع البحث، وكذلك تم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات وبيانات الدراسة المتعلقة بكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية.

الدراسات السابقة:

- دراسة الباحثة زهراء، أحمد محمد توفيق النعيمي، " تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العربي (مقال)"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاشتغال المالي في الوطن العربي ومقارنتها ، وتصنيف القطاع المصرفي العربي بحسب مؤشرات الاشتغال المالي باعتماد التحليل العنقودي، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مؤشر الاشتغال المالي في دول الخليج العربي، وانخفاضه في باقي الدول العربية الأخرى المبحوثة.
- دراسة الباحثة حنين بدر عجور، " دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الاشتغال المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال 2016، وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي وتحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة.
- دراسة الباحثة سعيده حرقوش، " التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، (مقال)"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وأهم المشاريع الناشئة في هذا المجال، وتوصلت هذه الورقة البحثية إلى أن التكنولوجيا المالية هي قطاع حديث النشأة، كما أن المنطقة العربية تعاني من التأخر بالرغم من كل المشاريع التي تسعى دول المنطقة إلى تطويرها.

تقسيمات الدراسة:

- أولاً: الإطار العام للشمول المالي (المفهوم - نظرة على الواقع).
- ثانياً: واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).
- ثالثاً: تقييم مدى مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

1. الإطار العام للشمول المالي (المفهوم - نظرة على الواقع):

1.1 مفهوم الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل سنة 2000 حيث كان هدفاً مشتركاً للعديد من الحكومات والمصارف المركزية في الدول النامية، وقد تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه: " عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة". (The World Bank, 2014, p. 21) . وفي أعقاب الأزمة المالية سنة 2008 ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع بمفهومه لدى الهيئات الدولية التي من أهمها:

1.1.1 البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2016 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي " Global Financial Development"، على أنه " وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة التي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، المدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها بشكل مسؤول ومستدام". (حنين، 2017، صفحة 02)

2.1.1 صندوق النقد الدولي

أما حسب التقرير المشترك لصندوق النقد الدولي و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر جانفي 2017 (تحت عنوان قياس الشمول المالي في العالم العربي) على أنه: " تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية

الرسومية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ائتمان، تأمين، إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة". (جلال الدين، 2018، صفحة 02)

3.1.1 منظمة التعاون الاقتصادي OECD

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي OECD والهيئة الدولية للتشخيص المالي المبتثق عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين والوسيلة المربحة وبشفافية مطلقة بغض النظر عن حالته الاقتصادية ووضعه الاجتماعي ومكان سكنه أو جنسيته مع التركيز على الفئات الأقل دخلاً وحظاً في المجتمع، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتشخيص المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 03)

وبهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دولياً، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي " Financial Inclusion Data Working Group"، التابعة للتحالف المالي العالمي، الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي (جلال الدين، 2018، صفحة 02):

➤ **الاتساق** : ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

➤ **التوازن** : تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات..).

➤ **المرونة** : ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و /أو استخدام مؤشرات بديلة.

2.1 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

انشأ البنك الدولي قاعد بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي الجديد "Global Findex" والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام آلاف الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية ، ويعد مؤشر الاشتمال المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي في سنة 2011 وسنة 2014 و2017، وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق الشمول المالي وتطوره والمتمثلة في المؤشرات الآتية في الجدول أدناه . (زهراء، 2017، صفحة 259)

الجدول رقم (1): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب البنك الدولي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب الوحدة الإدارية؛ - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم²؛ - حساب النقود الالكترونية؛ - نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.
استخدام الخدمات المالية	- نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد بشكل دائم / أو نوع واحد كحساب وديعة منتظم؛ - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان / نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت/ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف/ عدد سياسات التأمين لكل 1000 من البالغين؛

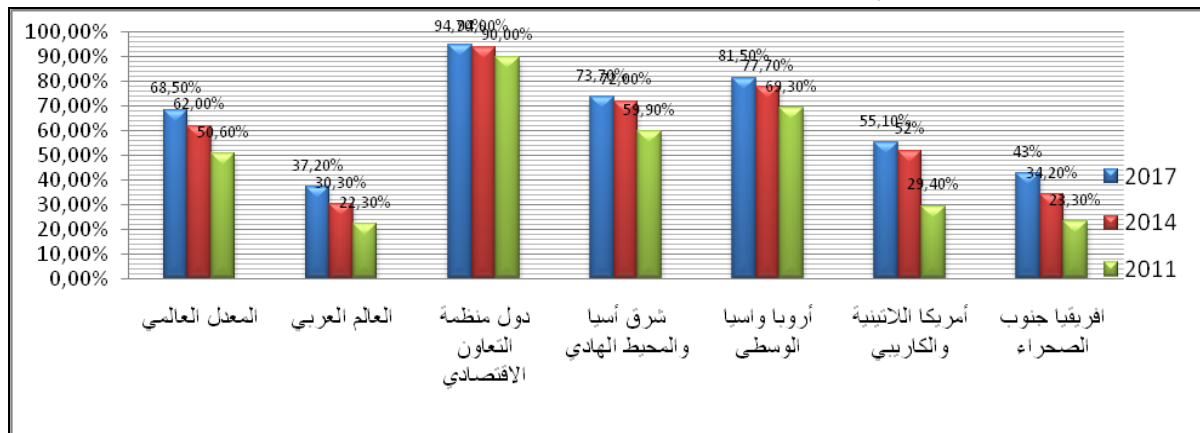
جودة الخدمات المالية	- الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرض المالي؛ - حماية المستهلك: مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وحمايته وإمكانية اللجوء للعدالة لحل المشاكل المالية؛ - الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر نسبة العملاء حول سهولة الوصول / أو عدم الراحة وسهولة استخدام الخدمات المالية؛ - الشكيق المالي: يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط / إعداد ميزانية/ لديهم مصطلحات مالية؛
----------------------	---

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على اتحاد المصارف العربية، "منتدى الشمول المالي- التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي"، فيفري 2016.

3.1 تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي

تشير قاعدة البيانات المالية للبنك الدولي **Findex** أن 20.7 مليار من البالغين على مستوى العالم أي حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، وعلى الرغم من أن الدول العربية أحرزت تقدماً على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات ؛ مع ذلك لا يزال العالم العربي متخلفاً عن المناطق ، إذ حوالي 160 مليون شخص عربي أي ما يعادل 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية. (بدر، 2018، صفحة 179)

الشكل رقم (1): مقارنة إقليمية - ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية لسنة 2017



المصدر: معطيات اتحاد المصارف العربية 2018، " واقع الشمول المالي في المنطقة العربية- مقارنة إقليمية"، ع 458، متاح على الرابط: <http://www.uabonline.org/ar> بتاريخ 2019/07/26.

1.3.1 ملكية حسابات مالية في مؤسسات رسمية

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين سنتي 2011 و2017، نجد تبايناً كبيراً بين الدول، ففي سنة 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 82%، و83%، و80%، تالياً، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا؛ علماً أن قطاع التكنولوجيا المالية **Fintech** شكل خلال السنوات الماضية ثورةً في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تُنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة .

سجلت الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الأكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59.7 % عام 2011 إلى 88.2 % عام 2017، تليها السعودية (من 46.4 % عام 2011 إلى 71.7 % عام 2017)، فمصر التي شهدت ارتفاعاً في ملكية الحسابات من 9.7 % عام 2012 إلى 32.8 % عام 2017. أما في العراق، فبلغت نسبة الشمول المالي 22.7 % عام 2017 مقابل 10.6 % عام 2011، وتعود أسباب التحسّن تنامي عدد شركات الدفع الإلكتروني .

الجدول رقم (2): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً في الوطن العربي

الدول	2011	2014	2017
جزر القمر	21.7	غ.م	غ.م
جيبوتي	12.3	غ.م	غ.م
سلطنة عمان	73.6	غ.م	غ.م
قطر	65.9	غ.م	غ.م
الصومال	غ.م	38.7	غ.م
السودان	6.9	15.3	غ.م
سوريا	23.3	غ.م	غ.م
اليمن	3.7	6.4	غ.م
الإمارات ع المتحدة	59.7	83.7	88.2
البحرين	64.5	81.9	82.6
الكويت	86.8	72.9	79.8
السعودية	46.4	69.4	71.7
ليبيا	غ.م	غ.م	65.7
لبنان	37.0	46.9	44.8
الجزائر	33.3	50.5	42.8
الأردن	25.5	24.6	42.5
تونس	غ.م	27.4	36.9
مصر	9.7	14.1	32.8
المغرب	غ.م	غ.م	28.6
فلسطين	19.4	24.2	25.0
العراق	10.6	11.0	22.7
موريتانيا	17.5	22.9	20.9

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على معطيات تقرير اتحاد المصارف العربية 2018، على الرابط <http://www.uabonline.org/ar>

تُقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 62%، المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-62%، وتتضمن المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا

والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء. (زهراء، 2017، صفحة 265)

ومقابل معدل عالمي يبلغ 34%، احتلت تونس المرتبة الأولى عربياً والـ32 عالمياً من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً 44%، وحلّ لبنان في المركز الثاني عربياً والـ33 عالمياً (44%) والكويت في المرتبة الثالثة عربياً والـ37 عالمياً (44%)، في المقابل سجّل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة 13% و15% على التوالي.

كما تشير الإحصاءات إلى أن 79% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم، ويملك 27.7% من البالغين ضمن أفقر 40% من الأسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4% ضمن أغنى 60% من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل.

ولا تزال المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8% عام 2011، لا يزال يمتلك نحو 25.6% فقط من النساء حسابات مصرفية (وهي أدنى نسبة عالمياً)، مقابل 48.3% من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصل إلى نحو 23%، أي أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار 23 نقطة مئوية. أما في الأرياف، فارتفعت نسبة ملكية الحسابات من 11.2% عام 2011 إلى 18.7% عام 2014 و27.8% عام 2017، إلا أنها لا تزال النسبة الأدنى حول العالم.

الجدول رقم (3): مقارنة إقليمية - نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين ذكور وإناث

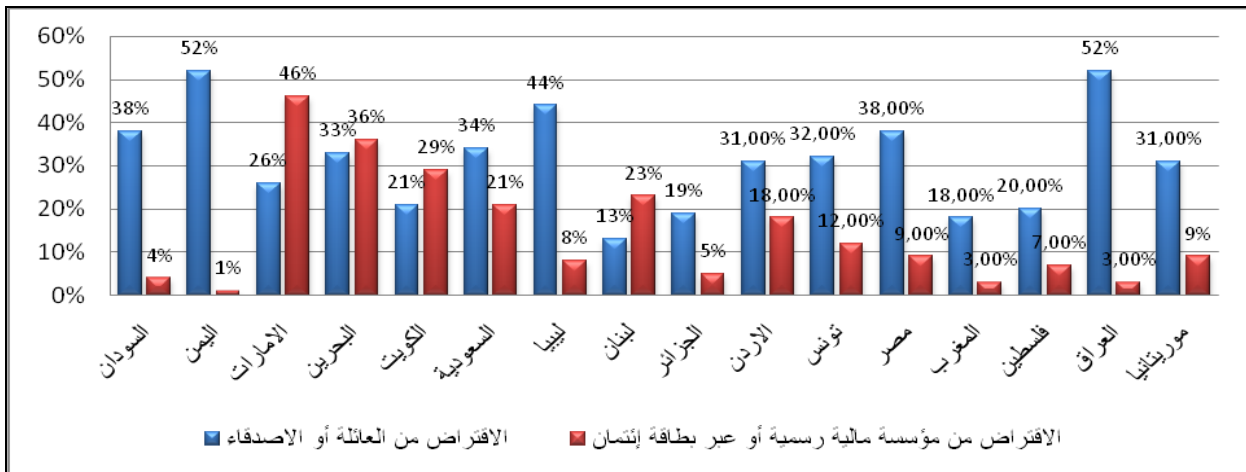
الذكور			الإناث			
2017	2014	2011	2017	2014	2011	
72.3	65.6	54.7	64.8	58.5	46.6	المعدل العالمي
48.3	37.8	30.4	25.6	22.1	13.8	العالم العربي
95.3	94.3	91.8	94.1	93.8	88.4	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
75.9	73.7	62.2	71.5	70.3	57.5	شرق آسيا والمحيط الهادي
83.7	79.5	72.6	79.4	76.1	66.4	أوروبا وآسيا الوسطى
58.6	54.9	44.1	52.0	49.1	35.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
48.4	38.6	25.8	36.9	29.9	20.8	إفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: معطيات البنك الدولي، قاعدة الاشتغال المالي العالمي، 2017.

2.3.1 الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أو عبر بطاقات الائتمان

تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فعلى الرغم من أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض، فإن 8% منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5%، على الرغم من جهود المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الإقراض المصرفي خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (2): مصادر الاقتراض في الدول العربية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً (2017)



المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على معطيات اتحاد المصارف العربية 2018، " واقع الشمول المالي في المنطقة العربية- مقارنة إقليمية"،

ع 458، متاح على الرابط: <http://www.uabonline.org/ar> بتاريخ 2019/07/26.

كما أن نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو عبر بطاقة ائتمان في الدول العربية منخفضة بشكل عام، خاصة في اليمن (0.6%) والصومال (2.1%) والعراق (3.1%) والسودان (4.2%)، بالإضافة إلى دول المغرب العربي كالمغرب (2.6%) والجزائر (5%).

في المقابل، سجلت الإمارات العربية المتحدة (46.1%) والبحرين (36.3%) والكويت (28.5%) ولبنان (22.6%) أعلى نسب اقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية عام 2017 (أعلى من المعدل العالمي البالغ 22.5%)، والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية بدون استثناء، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء، مما يشير إلى أن النساء تعاني من الوصول إلى فرص التمويل عبر القنوات المالية الرسمية والإقصاء المالي أكثر من الرجال.

2. واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

1.2 مفهوم التكنولوجيا المالية " Fintech "

1.1.2 تعريف التكنولوجيا المالية

إن مصطلح التكنولوجيا المالية هو مصطلح يدمج الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فينتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة إلكترونية، عملات رقمية... الخ. (وهيبة، 2018، صفحة 34)

كما يعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها: " عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها (المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح غير المتوقعة من الاستثمارات) وغير ذلك من العمليات المصرفية". (محمد، 2018)

بشكل أدق تعرف التكنولوجيا المالية حسب تقرير مختبر wamda و payfort للتكنولوجيا المالية على أنها: " تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة". أما الشركات الناشئة فهي: " شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة

أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين". (وهيبة، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، 2018، صفحة 13)

2.1.2 قطاعات التكنولوجيا المالية الرئيسية

تقدم شركات التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الخدمات المالية تضم عدة قطاعات يمكن إيجازها في العناصر الخمسة التالية (سعيدة، 2019، الصفحات 729-730):

➤ **خدمات الدفع:** وتعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطاً ومرونة والتي تقدمها Fintech للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة (الدفع عبر الهاتف النقال، التحويلات المالية للخارج TransferWis، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الالكترونية ، تبادل العملات بدون تكلفة Kantox).

➤ **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، تشمل أيضاً حلول تسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة لإدارة المالية الشخصية.

➤ **الاستثمار والتمويل:** تقوم Fintech باستقطاب مدحرات الأفراد، عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي crowdfunding للشركات سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال وكذا تقديم الاستشارة المالية عبر الانترنت للأفراد .

➤ **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات big data:** وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، الملاءة المالية).

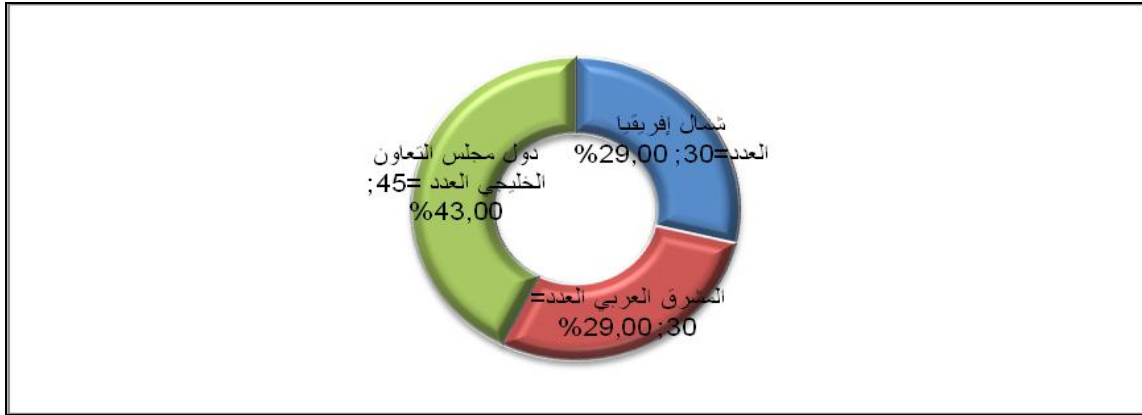
➤ **الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:** تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجدها منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكات Blocktech التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب...إلخ.

2.2 شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1.2.2 توزع شركات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

شكل العالم العربي مقراً لـ 105 شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية 2015 تغطي هذه الشركات الناشئة 12 دولة، ويلاحظ أنها منتشرة بالتساوي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي وشمال إفريقيا، كما يوضحه الشكل الموالي:

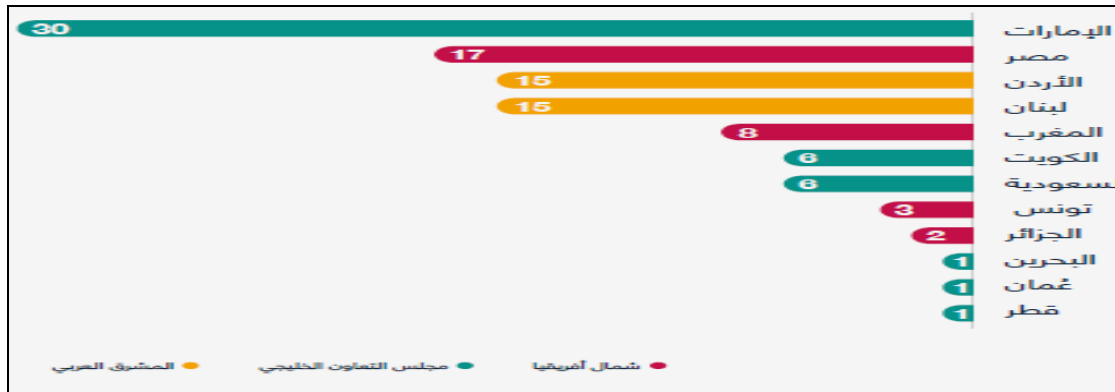
الشكل رقم (3) : توزيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Payfort and wamda, “State of Fintech”, 2016, p 13, online)
<https://www.difc.ae/files/3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf>

تستضيف 4 أدول من أصل 12 دولة 73% من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمثل هذه الدول الأربعة المركز المحتملة للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعكس التركيز على هذه المراكز الأربعة حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البنى التحتية الأكثر تقدماً للشركات الناشئة والتي تمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي، وانخراط القطاع الخاص، ومستوى الثقافة المالية والاستقرار السياسي.

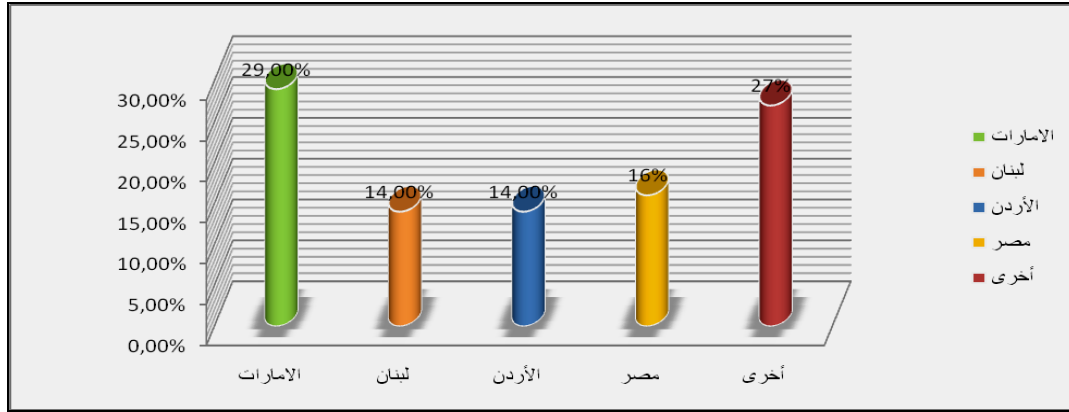
الشكل رقم (4) : توزيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية



المصدر: payfort and wamda , op. cit. 2016,p14.

حيث نلاحظ أن حوالي 73.33% أي 77 شركة من شركات التكنولوجيا المالية تتركز في كل من الإمارات، الأردن، مصر، لبنان، أما باقي الشركات فتتوزع بين كل من المغرب، الكويت، السعودية، تونس، الجزائر، البحرين، عمان، قطر بنسبة 26.66% بحوالي 28 شركة .
 وتتربع الإمارات العربية المتحدة على الترتيب بضمها حوالي 30 شركة فعالة في مجال التكنولوجيا المالية تليها مصر ب17 شركة ثم الأردن ولبنان ب15 شركة.

الشكل رقم (5): الدول التي تصدر نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية



المصدر: من أعداد الباحثين اعتماداً على هبة عبد الرحيم، أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم، "شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ص 38.

3.2 معوقات تبني التكنولوجيا المالية

في ما يخص العوائق التي تمنع البنوك من اعتماد التكنولوجيات الجديدة، فقد اتفق المستجيبون عموماً على أن الأمن الإلكتروني يمثل تهديداً رئيسياً حيث تم تصنيفه على أنه مهم جداً.

الشكل رقم (6): أسباب الامتناع عن تبني التكنولوجيا المالية



المصدر: الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين 2510، تقييم التأثيرات المستقبلية: التفكير الاستراتيجي والعلامة التجارية والتكنولوجيا المالية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 0210، ص 85.

3. تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إن اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على التحديات ذات الصلة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء والسلامة التجارية، وتطوير الأسواق من خلال تحسين البنية التحتية.

1.3 شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية

سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي طال أمدها أمام الشمول المالي وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية (صندوق النقد الدولي، 2018، صفحة 18):

➤ **نطاق التغطية:** لقد ساعدت القنوات الرقمية التي تنشرها البنوك وشركات الاتصالات وغيرها من مقدمي

الخدمات ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى

السنوات الأخيرة، وتم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات، ولكن أيضاً بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار.

➤ **معلومات العملاء:** يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العميل في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها، وتتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات الرقمية (يشمل ذلك شبكات الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي).

➤ **السلامة التجارية:** ينطوي اشتغال الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء.

2.3 دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (الشمول المالي الرقمي) في الوطن العربي

من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الانترنت، وعلاوة على ذلك، وبحسب تحالف الشمول المالي فيتم البحث في أبرز الخصائص التكنولوجية المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي (اتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 22):

➤ تقنية البلوكشين (Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزياد شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛

➤ اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية (Cloud Computing) في القطاع المالي؛

➤ تحليل البيانات الضخمة (BigData Analytic) وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني

➤ التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الاجراءات " اعرف عميلك" (KYC) ؛

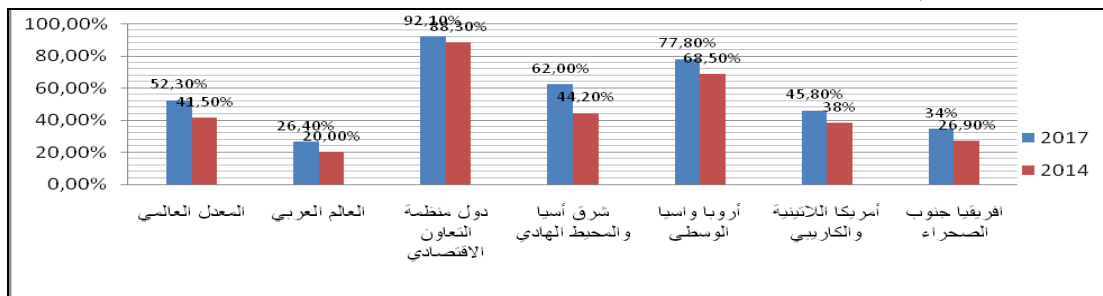
➤ التكنولوجيا الرقابية (RegTech) لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والراحة المالية، وكفاءة الاشراف المحلي.

1.2.3 المدفوعات الرقمية

يُعزى الجانب الأكبر من التحسّن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى تطوّر الحلول الرقمية والتوسّع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، وتبنّي الحكومات نُظُم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية.

ففي العالم العربي، ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية، إما الدفع أو الاستلام، من 20 % عام 2014 إلى نحو 26 % عام 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى الأدنى عالمياً وهو ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (7): مقارنة إقليمية- نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية لسنة 2017



المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على معطيات البنك الدولي، قاعدة الاشتغال المالي العالمي، 2017.

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية، حيث قام 84 % من البالغين في الإمارات بعمليات دفع أو استلام أموال عبر الإنترنت عام 2017، تليها البحرين (77.3 %)، فالكويت (74.8 %)، فالسعودية (61.2 %)، في المقابل، سجل كل من المغرب (16.7 %)، وموريتانيا (15.7 %)، وفلسطين (14.2 %) أدنى نسب عربياً وعالمياً من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية (دفع أو استلام) وتجدد الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ في عمليات المدفوعات الرقمية بين عامي 2014 و 2017 في كل من العراق ومصر والأردن، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية (دفع أو استلام) منذ العام 2014 بنحو أربعة أضعاف في العراق، وحوالي ثلاثة أضعاف في مصر والأردن وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم(4) : نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات رقمية (دفع أو استلام) لسنة 2017

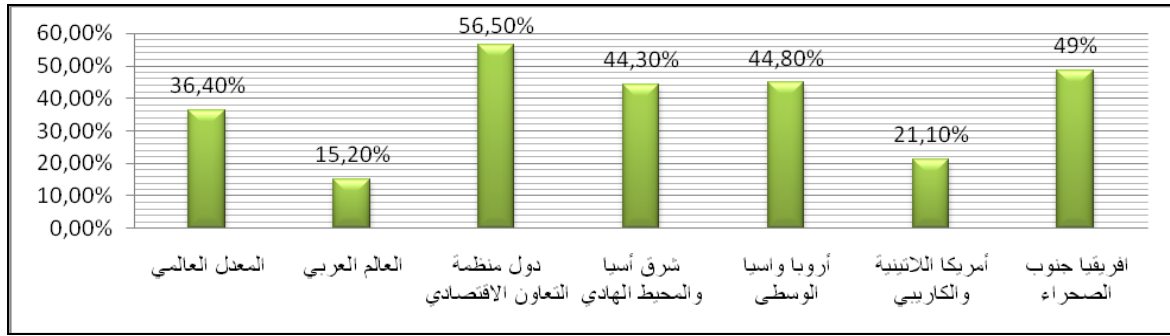
2017	2014	
غ.م	38.3	الصومال
غ.م	11.9	السودان
غ.م	2.8	اليمن
84.0	76.1	الإمارات العربية المتحدة
77.3	69.2	البحرين
74.8	63.8	الكويت
61.2	49.1	السعودية
31.8	غ.م	ليبيا
33.1	31.9	لبنان
26.0	25.4	الجزائر
32.5	13.0	الأردن
29.4	17.0	تونس
22.8	7.9	مصر
16.7	غ.م	المغرب
14.2	12.1	فلسطين
19.1	3.8	العراق
15.7	17.3	موريتانيا

المصدر: معطيات البنك الدولي، قاعدة الاشتمال المالي العالمي، 2017.

2.2.3 استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية أو لدفع الفواتير أو التسوق

تُظهر بيانات البنك الدولي أن 15.2 % من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية عام 2017، و9 % فقط من البالغين قاموا بدفع الفواتير أو التسوق عبر الإنترنت، وهذه النسب هي الأدنى على الصعيد العالمي، في المقابل تسجل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النسب الأعلى عالمياً (56.5 % و 69.8 %، على التوالي).

الشكل رقم (8): مقارنة إقليمية - نسبة قاموا بعمليات مدفوعات رقمية لسنة 2017

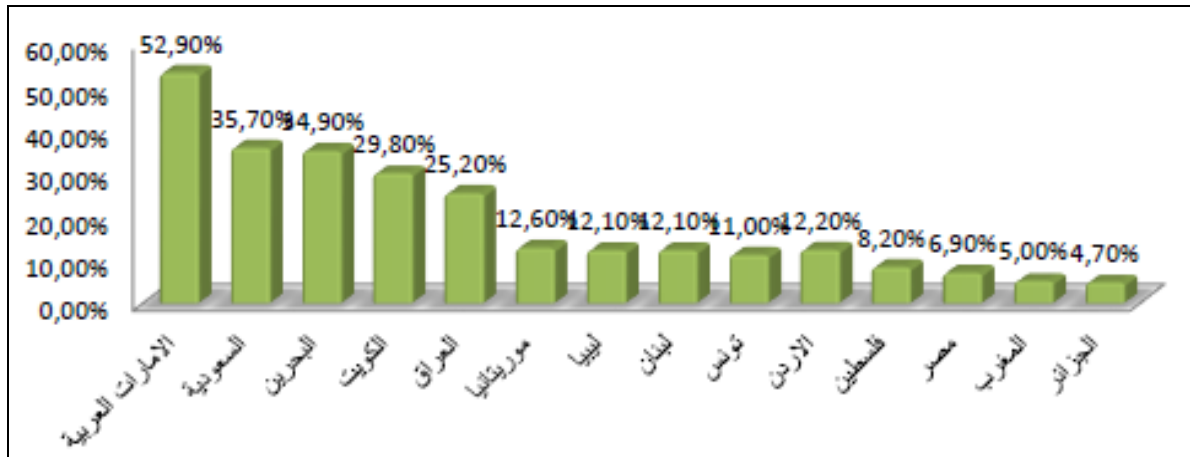


المصدر: واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم، مجلة اتحاد المصارف العربية، جزء الدراسات والأبحاث والتقارير، ع 540، جانفي 2019، ص 15.

على صعيد الدول العربية، استخدم 52.9% من البالغين الذين يملكون حساباً مصرفياً في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية، وهي أعلى نسبة عربياً، تليها السعودية (35.7%)، فالبحرين (34.9%)، فالكويت (29.8%)، فالعراق (25.2%)، في المقابل جاءت مصر (6.9%)، والمغرب (5.0%)، والجزائر (4.7%) في المراتب الأخيرة عربياً من حيث استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية. أما بالنسبة لدفع الفواتير أو التسوق عبر الإنترنت، فاحتلت الإمارات أيضاً المرتبة الأولى عربياً (59.7%)، تليها البحرين (43.7%)، فالسعودية (38.5%)، فالكويت (35.9%)، فلبان (16.4%) في المقابل، جاءت موريتانيا (3.8%)، ومصر (3.5%)، والمغرب (2.0%) في المراتب الأخيرة عربياً من حيث استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو التسوق.

إن دولة الإمارات في صدارة البلدان المتقدمة في مجال الشمول المالي، حيث كانت السبّاقة في تفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية، مثل الدرهم الإلكتروني، ودفع المعاملات الحكومية إلكترونياً، وفي هذا السياق؛ أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) خلال شهر آب/أغسطس 2018 إطلاق المدفوعات الرقمية لتسهيل الدفع والشراء، من خلال تفعيل خدمة المحافظ الرقمية عبر الجوال وتأتي الخطوة في إطار تطوير قطاع التجارة الإلكترونية وتمكينه رقمياً، وتعزيز الشمول المالي في المملكة وكانت «ساما» قد سمحت للبنوك العاملة في السعودية بإتاحة خاصية خدمة الدفع والشراء عبر شبكة الإنترنت لجميع حاملي بطاقات «مدى» البنكية بداية من مطلع شهر أبريل 2018.

الشكل رقم (9): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية لسنة 2017



المصدر: واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3.3 التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي

- لا تزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية مما يعيق استخدامها في تحقيق الشمول المالي، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي (سعيدة، 2019، صفحة 740):
- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام ، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق،
 - تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛
 - ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة)، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
 - عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛
 - تدهي جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛
 - الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدوداً، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر، لبنان، والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو مختبرات تنظيمية (أبو ظبي، البحرين، والمملكة العربية السعودية) والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛
 - من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن " فجوة الثقة " ومستويات الوعي المالي تشكل قيوداً رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع؛ توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي.

الخاتمة:

في الأخير حاولت هذه الدراسة إلقاء نظرة شاملة حول واقع الشمول المالي في الدول العربية وأن تحقيق هذا الأخير لا يكون إلا من خلال تطوير الخدمات المالية وتجديدها ، لذا كان ضرورة حتمية على الدول العربية أن تفتك مكانة في مجال التكنولوجيا المالية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال توفير البيئة المناسبة لهذا المجال، بتوفير كل الأطر التنظيمية والقانونية لإنشاء شركات ناشئة في المجال المالي، ما يعزز توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية وتوفيرها لكافة شرائح المجتمع، ضمن ما يسمى بالشمول المالي، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كما يلي:

النتائج:

- لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادة الشباب العربي من الخدمات المالية والمصرفية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاماً ؛ حيث يمتلك نحو 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية.
- رغم الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2011 و 2017، نجد تبايناً كبيراً بين الدول ففي العام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة،

- والبحرين، والكويت عند 82 %، و83 %، و80 %، توالياً، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25 % في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا.
- تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية. فعلى الرغم من أن 39 % من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض، فإن 8 % منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5 %.
- تحاول الدول العربية مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا في العالم، وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في الدول العربية بنسبة 43 %، للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بعدد 30 شركة.
- من شأن التكنولوجيا المالية أن تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت؛ فعلى سبيل المثال، إن حلول الدفع عبر استخدام الهاتف المحمول يمكن أن توسّع نطاق الشمول المالي خصوصاً مع ارتفاع نسبة استخدام الهواتف الذكية، وتوفّرها على عدد الحسابات المصرفية في الدول العربية، فبحسب موقع Statista، يبلغ عدد مستخدمي الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 157.7 مليون مستخدم عام 2018.
- الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من هذه النقطة ركيزة تعمل على معالجتها، إما بالاعتماد على عامل الوقت واستخدام تقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بثقة شريحة جديدة من العملاء محيي التقنيات التكنولوجية، إما باللجوء للتعاون مع الشركات المالية التقليدية ذات الشريحة الواسعة من العملاء.
- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عدة أهمها ضعف الأعمال، وندرة رؤوس الأموال المغامرة، بالإضافة إلى المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية ما يحد من تحقيق الشمول المالي في العالم العربي.

التوصيات:

- تحديث البنية التحتية للاتصالات وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية.
- ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي.
- إقرار وضع أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

المراجع المستعملة:

- The World Bank. (2014). Bank T(2014 ،.. The World Bank.
- حنين. م. ب. (2017 مارس 2017)، " دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء ، دراسة حالة -البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، غزة، كلية التجارة، فلسطين:الجامعة الإسلامية، صفحة 02.
- اتحاد المصارف العربية (2018) ، يونيو، " التطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية تفرض على البنوك تحديات إضافية في ظل المخاطر الإستراتيجية والتشغيلية الالكترونية "، (مجلة اتحاد المصارف العربية (541)،، 22. p.

- أحمد توفيق النعيمي زهراء، (2017)، " تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العربي"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية (40)، صفحة 259.
- بن رجب جلال الدين. (2018)، "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، صفحة 02.
- سعيدة، ح (2019)، " التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في العالم العربي"، الجلفة، (مجلة آفاق العلمية. pp. (03) 729-730.
- شحادة حمدان بدر، (2018)، " أثر الاشتغال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة الاقتصاد والمالية (02)، صفحة 179.
- عبد الرحيم وهيبة. (2018). شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. Global Journal of Economics and Business (01)، صفحة 34.
- وهيبة، ع. ا. (2018)، " توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة"، تامنغست، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (03)، p. 13.
- بن رجب جلال الدين. (2018)، "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، صفحة 02.
- صندوق النقد الدولي (2018)، "أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية"، واشنطن، صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد العربي. (2015)، "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، تعزيز الشمول المالي في الدول العربية (صفحة 03). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- محمود الإمام محمد. (2018). دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية. تاريخ الاسترداد 18 07, 2019، من <https://islamonline.net/18476>